## القبائل أغلقت الحدود مع المحافظات الشمالية

# اليمن: 3 آلاف مقاتل لمواجهة الحوثيين بشبوة

قبائل شبوة تتجمع لقتال الحوثيين

صنعاء - وكالات- أعلنت قبائل يمنية جنوبية أمس عن تجهيزها لثلاثة آلاف مقاتل و200 مركبة لحماية محافظة شبوة جنوبي البلاد من خطر المليشيات المسلحة. وقال بيان صادر عن قبائل العوالق التي تعتبر من أكبر قبائل محافظة شبوة إنها أعدت ثلاثة آلاف مقاتل و200 مركبة لحماية المحافظة من خطر أي هجوم مسلح من قبل مليشيات مسلحة. وأضاف البيان أن أبناء قبائل العوالق تعاهدوا على حماية محافظة شبوة من أي اعتداء وهجوم مسلح من خارج المحافظة أو داخلها.

وأكد البيان على رفضه لما أسماه الانقلاب على سلطات الدولة من قبل جماعة أنصار الله الحوثية، مطالباً بسرعة الإفراج عن الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي وكافة الجنوبيين الذين هم تحت الإقامة الجبرية من قبل الحوثيين في العاصمة صنعاء. وتابع البيان: «نرفض أي أعمال تخريب في المحافظة أو أي خلافات بين أبناء قبائل العوالق وسنعمل كل ما بوسعنا لحماية مديريات المحافظة». وصدر هذا البيان عقب اجتماع لحشد كبير من قبائل العوالق في مديرية نُصاب بمحافظة شبوة كُرس من أجل اتخاذ موقف من الأحداث التي تمر بها البلاد. وأكد المجتمعون التمسك بشرعية الرئيس المستقيل عبد ربه منصور هادي. وأدان الاجتماع استمرار حصار واحتجاز هادي ورئيس وزرائه خالد بحاح وطالب بسرعة فك الحصار المفروض عليهما وحمل الحوثيين المسؤولية عن أي مساس بأمنهما وحياتهما. ومحافظة شبوة من محافظات اليمن النفطية ويوجد فيها أكبر مشروع صناعي في البلاد وهو مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال الذي تقوده توتال من بين سبع شركات عملاقة في إدارة محطة لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في اليمن بتكلفة 4.5 مليار دولار على بحر العرب. ويقول مراقبون ومحللون سياسيون إن الحوثيين الشيعة يتطلعون إلى السيطرة على شبوة باعتبارها خط الدفاع الأول عن النفط في اليمن وبالإمكان التمدد منها إلى محافظة حضرموت النفطية الحدودية مع السعودية وكذا التمدد إلى مدينة عدن كبرى مدن الجنوب. وتشير تقارير إخبارية إلى أن 80٪ من حقول النفط في اليمن تقع في الجنوب الشرقي في محافظتي حضرموت وشبوة. ويرى مراقبون إن إقدام الحوثيين على محاولة اقتحام شبوة سيلقى مقاومة شرسة لوجود رجال قبائل أشداء. وتعد شبوة أيضا معقلا لمقاتلي القاعدة ومتشددين يتبعون نفس الفكر. ويواجه اليمن فراغا سياسيا بعد اجتياح الحوثيين الشيعة المدعومين من إيران للعاصمة صنعاء في سبتمبر أيلول والاستيلاء على مقر هادي في يناير كانون الثاني مما أجبره وحكومته على الاستقالة. وحذر جمال بن عمر مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن من أن البلد أصبح على شفا حرب أهلية.

## تسريب للسيسي يكشف عن دعم محاولة انقلابية بليبيا

طرابلس - وكالات: بثت قناة ليبيا بانوراما تسريبًا صوتيًا لمدير مكتب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عندما كان وزيرًا للدفاع يكشف عن مساع لدعم محاولة انقلابية فاشلة في ليبيا العام الماضي بهدف الإطاحة بمؤسسات الدولة. ويعود التسريب إلى فبراير عام 2014، ويدور حول دعم التحرك لمنع التمديد للمؤتمر الوطني العام في ليبيا. كما يؤكد التسريب أن شخصيات سياسية ليبية كانت تستجيب وتنسق بشكل كبير مع القاهرة، حيث يكشف مدير المكتب عباس كامل في التسريب عن تنسيق سري بين مصر وأحمد قذاف الدم باعتباره شخصية مهمة. ويشير التسريب إلى لقاءات سرية كانت مزمعة لرئيس الوزراء الأسبق علي زيدان مع قيادات مصرية بالقاهرة. ويتحدث التسريب أيضًا عن دور للقيادي المفصول من حركة فتح محمد دحلان في ليبيا.

## اجتماعات التحالف بالرياض تسعى لتعزيز قدرات الجيش العراقي

الرياض - ا ف ب - بحث قادة عسكريون خلال اجتماع عقد في الرياض أمس في سبل دعم الجيش العراقي للتصدي لجهاديي تنظيم الدولة الإسلامية كما ذكر مصدر دبلوماسي غربي. ويشارك الجنرال الأمريكي لويد اوستن الذي يقود التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية بقيادة الولايات المتحدة، في المباحثات المغلقة التي تستمر يومين وبدأت الأربعاء في الرياض بحضور ضباط آخرين. وقال المصدر طالبا عدم كشف هويته «اني واثق من أنهم يضعون خطة محكمة ومنسقة لدعم الجيش العراقي» ليتمكن من التصدي للتنظيم المتطرف. وأضاف أنه نظرًا إلى أن «أي طرف» لا يريد نشر قوات على الأرض يبقى تعزيز قدرات الجيش العراقي ويقدر عديده ب200 ألف جندي لمواجهة 30 ألفا من مقاتلي الدولة الإسلامية، الخيار الأفضل. وكان العديد من الجنود العراقيين القوا أسلحتهم مع تقدم جهاديي التنظيم في يونيو ما أتاح له السيطرة على مساحات واسعة من البلاد. كما يسيطر الإسلاميون المتطرفون على أجزاء من سوريا. وارتكب التنظيم فظاعات منها احراق الطيار الأردني الأسير معاذ الكساسبة وقتل 21 مسيحيا قبطيا مصريا ذبحا.

# صحيفة سعودية: 4 إيرانيين جهزوا الإعلان الدستوري للحوثيين

الرياض - (د ب أ)- كشفت صحيفة سعودية أمس تفاصيل الدور الإيراني في عملية انقلاب جماعة الحوثي أو من يسمون أنفسهم «أنصار الله» على الشرعية في اليمن، وصولا إلى الإعلان الدستوري. ونقلت صحيفة «الوطن» السعودية في عددها أمس عن مصادر يمنية وصفتها بـ«المطلعة» قولها إنه «قبل أربعة أيام من الإعلان الدستوري الذي أصدره الحوثيون، وصل إلى الأراضي اليمنية عدد من الإيرانيين لتقديم الدعم اللوجستي والسياسي للجماعة المتمردة في انقلابها على الشرعية في اليمن». وأوضحت أن «الخبراء الإيرانيين زاروا اليمن للإشراف على عملية الانقلاب، وتنقلوا بين كل من صنعاء وصعدة لإتمام تلك العملية». وذكرت الصحيفة أن «الإيرانيين الذين يقدر عددهم بأربعة بلغوا اليمن عبر مطار صنعاء، وكان في استقبالهم عضو المكتب السياسي لحركة الحوثي علي العماد عن طريق التشريفات»، لافتة إلى أن «الإيرانيين يمثلون خبراء في السياسة، وتم إيفادهم من قبل حكومة طهران لتقديم الدعم اللوجستي والسياسي للحوثيين في تجهيز وإعداد كل ما يتعلق بالإعلان الدستوري الذي تم إصداره في السادس من فبراير».

وأفادت الصحيفة بأن «الخبراء الإيرانيين بلغوا صنعاء قبل أربعة أيام من الإعلان الدستوري، وكانوا في ضيافة زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي، وتوجهوا إلى صعدة للقائه قبل أن يعودوا إلى صنعاء مرة أخرى، وبعد مغادرتهم بيومين تم الكشف عن الإعلان الدستوري». وأوضحت الصحيفة، أن الخبراء الإيرانيين التقوا عبدالملك الحوثي في صعدة، وأبلغوه أن بلادهم قامت بالتنسيق مع كل من روسيا والصين لمواجهة أي ضغوطات دولية يمكن أن تفرض على الجماعة بعد الإعلان الدستوري.

وأضافت أن الخبراء الإيرانيين نقلوا في لقائهم مع الحوثي أن طهران ستحاول جاهدة توفير الرواتب الأساسية لموظفي الدولة في حال توقف الدعم عن الحكومة اليمنية، وذلك عن طريق المساعدات البترولية». وأشارت إلى أن «إيران وعدت بتزويد الحوثيين بباخرتين تحمل كل منهما 50 ألف طن من البنزين، لحملهم على مواجهة النفقات الضرورية من رواتب للمواطنين وخلافه».

## رأي الراية

### رفض خليجي للاتهامات المصرية الباطلة

إن الاتهامات الباطلة والموتورة التي وجهها مندوب مصر الدائم لدى جامعة الدول العربية إلى دولة قطر بدعم الإرهاب غير مقبولة وغير مبرّرة إطلاقاً كما أنها اتهامات باطلة وتجافي الحقيقة وتتجاهل الجهود المخلصة التي تبذلها دولة قطر مع شقيقاتها دول مجلس التعاون والدول العربية لمكافحة الإرهاب والتطرّف على جميع المستويات، ودعم العمل العربي المشترك في كافة المحافل العربية والدولية وكل ما من شأنه الحفاظ على مصالح الأمة العربية، ومن هنا جاء الرفض القطري والخليجي لها لأنها، كما أكد الدكتور عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون، لا تساعد على ترسيخ التضامن العربي في الوقت الذي تتعرّض فيه المنطقة العربية لتحديات كبيرة تهدّد أمنها واستقرارها وسيادتها.

ليس هناك وصف لمثل هذه الاتهامات الباطلة التي وجهها مندوب مصر في الجامعة العربية ضد قطر سوى أنها محاولات غاوية للزج بقطر في قضايا انصرافية بمزاعم مكافحة الإرهاب في ليبيا، رغم إدراك الجميع واعترافهم بالجهود المخلصة التي ظلت قطر تقوم بها في مجال مكافحة الإرهاب والتطرّف وتأكيد إدانتها وشجبها للعمل الإجرامي الذي أودى بحياة 21 مواطناً مصرياً في ليبيا، ولذلك فإن هذه الاتهامات جانبها الصواب والحكمة وضد مبادئ العمل العربي المشترك.

إن الاتهامات الموتورة التي وجهها زوراً وبهتاناً مندوب مصر في الجامعة العربية لدولة قطر غير مقبولة لا قطرياً ولا خليجياً ولا حتى عربياً لأنها محاولة واضحة للخلط بين ضرورة مكافحة الإرهاب والتي تلعب فيها وشقيقاتها الخليجيات دوراً مهماً معترفاً به على مستوى العالم، وبين قتل وحرق المدنيين بطريقة همجية في ليبيا لم يلتفت لها المندوب المصري المُطالَب بعدم الزج باسم قطر في أي فشل تقوم به الحكومة المصرية داخلياً أو خارجياً، باعتبار أن قطر داعمة وستظل دائماً داعمة لإرادة الشعب المصري واستقراره السياسي والأمني.

المطلوب من الحكومة المصرية أن تدرك أن من حق أي دولة التحفّظ على مواقف حول قضايا معيّنة مثار خلاف وأن قطر عندما تحفّظت على بعض فقرات البيان الصحفي الصادر عن الاجتماع التشاوري لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين ومن بينها الفقرة المتعلقة بالترحيب بالضربة الجوية التي قامت بها القوات المسلحة المصرية تدرك أن تحفظها جاء متوافقاً مع أصول العمل العربي المشترك الذي يقضي بأن يكون هناك تشاور بين الدول العربية قبل قيام إحدى الدول الأعضاء بعمل عسكري منفرد في دولة عضو أخرى لما قد يؤدي هذا العمل من أضرار تصيب المدنيين العزل، كما أن تحفظها على البند الخاص برفع الحظر عن التسليح في ليبيا فإن موقفها كان واضحاً في اجتماع وزراء الخارجية العرب بتاريخ 15 يناير 2015 من مبدأ عدم تقوية طرف على حساب طرف آخر في ليبيا قبل نهاية الحوار وتشكيل حكومة وحدة وطنية يكون لها الحق بطلب رفع الحظر بالنيابة عن الشعب الليبي الشقيق، ولذلك فإن الاتهامات التي وجهها مندوب مصر جاءت في غير محلها وهي مرفوضة جملة وتفصيلاً من قطر ودول مجلس التعاون لأنها محاولة لوأد جهود المصالحة التي قادها خادم الحرمين الشريفين الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز بإلصاق الأخطاء على شمّاعة الآخرين.

## واشنطن ترحب بتشديد العقوبات على مهاجمي السفارة

# تونس: الحرب على الإرهاب معركة طويلة وشاقة

زملاء رجال الأمن القتلى خلال مراسم تشييعهم في تونس

عواصم - وكالات: قال مجلس الوزراء التونسي الذي ترأسه لأول مرّة رئيس البلاد الباجي قايد السبسي- الأربعاء إن «الحرب على الإرهاب معركة طويلة وشاقة، وتقتضي تضافر الجهود وتعزيز الوحدة الوطنية». يأتي ذلك بعد مقتل أربعة عناصر من الحرس الوطني في تونس (الدرك) في هجوم استهدفهم في مدينة بولعابة في ولاية (محافظة) القصرين قرب الحدود مع الجزائر (غرب البلاد). وذكرت وكالة الأنباء التونسية الرسمية أن المجلس تعهد -في بيان- بـ«ملاحقة الإرهابيين القتلة في جحورهم للقضاء عليهم وتطهير البلاد منهم وبسط الأمن في كل المناطق». واعتبر هذا البيان أن «العملية الإرهابية الجبانة لن تزيد الحكومة إلا إصرارًا على ملاحقة الإرهابيين، حيثما كانوا»، ودعا الجميع إلى اليقظة والاستعداد والجاهزية وطول النفس والتضحيات في الحرب على الإرهاب». وتعهد وزير الداخلية الناجم الغرسلي بتزويد قوات الأمن بما تحتاجه من تجهيزات وعتاد، مؤكدًا أن رد وزارة الداخلية على العملية المسلحة الأخيرة سيكون قاسيًا. من جهته، قال رئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان) التونسي محمد الناصر إن «مشروعي قانون مكافحة الإرهاب وحماية الأمنيين وعائلاتهم يتصدران أولويات عمل المجلس في الفترة المقبلة». ولم يحدد الناصر سقفًا زمنيًا محددًا للانتهاء من دراسة مشروع القانون الخاص بمكافحة الإرهاب، خاصة أنه يتضمن عدة فصول خلافية، سيتم النظر فيها قبل المصادقة على مشروع القانون. وأضاف الناصر -في مؤتمر صحفي عقده بمقر المجلس بالعاصمة التونسية- اليوم الأربعاء أن «موضوع الإرهاب مهم بالنسبة إلى التونسيين بمختلف فئاتهم، وكذلك الأحزاب السياسية، ويجب أن يكون محل وفاق ودعم من قبل الجميع». واعتبر الناصر أن المصادقة على هذين القانونين (مكافحة الإرهاب وحماية الأمنيين) من أولويات المرحلة المقبلة، خاصة أنهما على رأس اهتمامات المواطن التونسي. ويضم قانون مكافحة الإرهاب 136 فصلا، ناقش نواب المجلس الوطني التأسيسي ما يقارب أربعين فصلا منها. وتشن قوات الجيش والأمن التونسي منذ عام 2012 حملات عسكرية تعقبا لجماعات «إرهابية» متحصنة في جبال الشعانبي (غربي البلاد)، متهمة بتنفيذ عمليات اغتيالات لسياسيين وقتل أمنيين وعسكريين منذ عام 2013. وتعد عملية التي راح ضحيتها أربعة من قوات الأمن التونسي أول حادثة إرهابية تؤدي إلى مقتل أمنيين منذ تسلم حكومة الحبيب الصيد مهامها قبل نحو شهر.على صعيد آخر اعتبرت واشنطن الأربعاء أن قرار محكمة الاستئناف في تونس تشديد العقوبات بحق 20 تونسيا متهمين بمهاجمة السفارة الأمريكية عام 2012 يشكل «ردًا جديًا» على الهجوم لكنها عبرت عن أسفها لبطء القضاء في هذه القضية. ويلاحق في هذه القضية 19 شخصًا غيابيًا وواحد موقوف. وقررت محكمة الاستئناف في العاصمة تونس الأربعاء سجن المتهمين العشرين لفترات تراوحت بين سنتين واربع سنوات نافذة. وشددت بذلك حكما ابتدائيا صدر في 28 مايو 2013 ويقضي بسجن المتهمين العشرين عامين مع تأجيل التنفيذ.